أمريكا و 'حرب العصابات' في الأمم المتحدة!

26-7-2002

موقف واشنطن لا يخلو من الحسابات السياسوية حسب المراقبين بحيث أن عدم اعترافها باللائحة يحول دون احتمال قيام وفد دولي بزيارة مفاجئة "غير ممكنة" لمعتقل قاعدة غوانتانامو في كوبا، بينما عدم منع التصديق على اللائحة يحافظ على "سمعة" واشنطن في نهاية المطاف و يبعد عنها موقف المواجهة الدبلوماسية المفتوحة مع حلفائها في الأمم المتحدة خاصة بعد مسلسل الجدل بخصوص محكمة الجنايات الدولية التي فرضت الولايات المتحدة بشأنها قرارا يلغي لمدة سنة على الأقل إمكانية متابعة جنود أمريكيين

واصلت الدبلوماسية الأمريكية "حرب العصابات" داخل مبنى الأمم المتحدة لكنها خسرت هذه المرة معركة تفتيش السجون من قبل مراقبين دوليين. فقد أقر المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع للأمم المتحدة لائحة متصلة بمكافحة التعذيب و سوء معاملة السجناء تقنن التفتيش الفجائي تحت المراقبة الدولية لسجون و معتقلات البلدان التي أمضت على النص. و تضاف اللائحة التي استمر الجدل بشأنها على مدى عشر سنوات إلى الاتفاقية التي تمنع التعذيب المصادق عليها في نيويورك العام 1984 و التي أمضتها 130 دولة من بينها الولايات المتحدة.

و المفارقة أن اللائحة وافقت عليها بلدان مثل كوبا و الصين و إيران و ليبيا التي تدينها واشنطن عادة على خلفية انتهاكها المفترض لحقوق الإنسان، بينما كاد موقف واشنطن أن يؤجل موعد تبني اللائحة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة لسنة إضافية. و اعتبرت ممثلة منظمة هيومن رايتس واتش الأمريكية جوانا ويشلر أن لو نجحت الولايات المتحدة في مسعى إجهاض اللائحة لكان ذلك "كارثة بالنسبة لسمعتها الدولية".

غير أن موقف واشنطن لا يخلو من الحسابات السياسوية حسب المراقبين بحيث أن عدم اعترافها باللائحة يحول دون احتمال قيام وفد دولي بزيارة مفاجئة "غير ممكنة" لمعتقل قاعدة غوانتانامو في كوبا، بينما عدم منع التصديق على اللائحة يحافظ على "سمعة" واشنطن في نهاية المطاف و يبعد عنها موقف المواجهة الدبلوماسية المفتوحة مع حلفائها في الأمم المتحدة خاصة بعد مسلسل الجدل بخصوص محكمة الجنايات الدولية التي فرضت الولايات المتحدة بشأنها قرارا يلغي لمدة سنة على الأقل إمكانية متابعة جنود أمريكيين أمام الهيئة الدولية في حالة ارتكابهم جرائم حرب.

للعودة للأعلى